الموارد الطبيعية للدول النامية بين سلطتها السيادية والقرارات الدولية

د. محمد موسى عيسى(*)

مقدمة:

المبدأ الأساس في موضوعنا هو السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية المرتبط بالتنمية في خلال عقود من القرن الماضي بمدى قدرة هذه الدول على القيام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتخلفة أو ما سمي الدول النامية أو العالم الثالث، إلا أن فشل هذه الدول في تنمية مجتمعاتها واستنزاف مواردها في قضايا الفساد والرشوة زاد من أطماع الدول الكبرى بهذه الموارد في سبيل تغذية مطامعها، وتمت سرقة هذه الموارد من قبلها ترافقاً مع تراجع مبدأ السيادة في أواخر القرن العشرين.

لم تزل مسألة حماية الموارد والثروات الطبيعية للدول النامية تشكل مدار بحث وجدل في مجالات متعدّدة لما تشكله من تشابك بين القانون والاقتصاد والسياسة، ولما تكتنفه من متناقضات على الصعيدين النظري والتطبيقي.

في محاولة لمعرفة كيفية تعامل المجتمعات الدولية لحماية ثرواتها واستثمارها، لا بد من التطرق الى بعض الأحداث الدولية، والى أي حد تحترم الدول الكبرى الشرعية الدولية.

إن المجتمع الدولي عبر مؤسساته المتعددة، لاسيما منظمة الأمم المتحدة أصدر قرارات ومواثيق كثيرة تؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في السيطرة التامة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وكان أبرزها:

القرار رقم ١٨٠٣ الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ مؤكداً "أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية يجب ان يمارس في صالح تنميتها القومية ولرفاهية شعب الدولة المعنية...

ولمعرفة كيفية في حماية الموارد والثروات الطبيعية للدول لنامية لا بد من البحث في أمرين:

- أولاً: فعالية نصوص القانون الدولي، وآلية

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية، دكتوراه في القانون العام.

تنفيذه، وكذلك الآليات الدولية المساعدة في تطبيقه.

- تأثير أنشطة الدول الكبرى في محاولاتها الحثيثة للالتفاف على هذه القرارات من خلال ممارساتها على أرض الواقع والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى استخدام القوة العسكرية.

ما زال الجدل قائما بين أنصار الشرعية القانونية وأنصار الواقعية السياسية لجهة تبني الكيفية اللازمة لحماية الثروات والموارد الطبيعية، وإضفاء الوصف الحقيقي للواقع القائم في المجتمع الدولي ما إذا كان السائد هو قانون القوة أم قوة القانون.

انطلاقاً مما تقدم يمكن القول إن الجدل المذكور قد شكل اختبارا صعبا أمام منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والشعوب والحكومات، ومعضلة كبرى وهي عدم القدرة على الحفاظ على الموارد، وترسيخ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث يعتبر ذلك الأصل، والاستفادة من الموارد الطبيعية الذي يعتبر الفرع.

بالانتقال إلى الجانب القانوني يتوجب علينا المعالجة من خلال البحث في القرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية، لا سيما منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة.

بناء على ما سبق، فإن الإشكالية الرئيسية التي يطرحها هذا المحور تتمثل بالآتي:

إلى أي حد استطاع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في ترسيخ السيادة الدائمة وحق تقرير المصير.

هذه الإشكالية تطرح بعض التساؤلات:

١ - هل الموارد الطبيعية ومنها النفط نعمة أم نقمة على دول العالم الثالث ربطاً بإدارتها المتبعة حالياً؟

٢ - هل علاقة الدول الكبرى بالدول النامية قائمة وفقا لمنطق التبعية أو احترام الشعوب احقها في تقرير مصيرها؟

سننطلق من فرضية: إن القرارات الدولية بتشريعها وتنفيذها حافظت على التوازن في تحقيق مصالح الدول الصناعية والدول النامية.

المبحث الأول
الخلفيات السياسية والقانونية لمبدأ السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية

شكل مبدأ السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية محور اهتمام دول العالم الثالث، نظراً لما احتواه هذا المبدأ من تأكيد لسيادة هذه الدول، وقدرتها على تنمية اقتصادها انطلاقا من قدرتها التحكم بمواردها وثرواتها الطبيعية.

وعليه فقد برزت أولى طلائع هذا المبدأ من خلال الأصل العام له الذي يتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلى أن تناولته الأمم المتحدة وبدأ يتخذ الشكل القانوني ضمن ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

المطلب الأول :حق الشعوب في مواردها الطبيعية مبدأ سيادي

يكتسب الحديث عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها أهمية قصوى في موضوعنا المتعلق بضرورة البحث عن حقيقة السيادة الدائمة للدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية. يثور الإشكال هنا حول طبيعة السيادة للدولة التي تمكنها من السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية، خاصة أن أشكال السيادة للدول تتراوح ما بين الكاملة والناقصة.

١ - **السيادة الكاملة**: تعد فكرة السيادة في النظم القانونية الحديثة قطب الرحى في بناء الدولة، وهي الناظمة لجميع تصرفاتها داخليا وخارجيا، بوصف الدولة تتصرف سواء في نطاق اقليمها أم على صعيد المجتمع الدولي بناء على قواعد القانون العام الذي تمثل فيه السيادة العمود الفقري. "وتمارس السلطة

صلاحياتها دون أي قيد، إلا ما ورد في قواعد دستورها ومن دون التوقف أمام أي قواعد خارجية"(١).

وترتبط السيادة على الثروات والمصادر الطبيعية ارتباطا وثيقا بسلطة الدولة على إقليمها، ما يعني في نظر القانون الدولي أن الثروات والمصادر الطبيعية بطبيعتها تتبعان دائماً ملكية الدولة.

إن مبدأ السيادة هو حق دائم للشعوب والأمم على مواردها الطبيعية التي يجب أن تنفد ضمن إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالحها. هذا ما يؤكده القرار ١٣٠٨ الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦٢ ان الدولة صاحبة السيادة الكاملة هي تملك مباشرة جميع الاختصاصات النابعة من القانون الدولي العام، فالدولة تتصرف بحرية في شؤونها الداخلية والخارجية من دون تدخل دولة أخرى أو إشرافها. في هذا الإطار أكد القرار المذكور أن الشرط الجوهري لتأكيد سيادة الدولة هو تحقيق السيادة على مواردها الطبيعية، ومن ثم أن انتهاك هذه السيادة والتعدي عليها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

هذه السيادة ارتبطت بحق الشعوب في تقرير المصير، بالإضافة الى حقهم في التنمية والازدهار.

كم ايعتقد الفقهاء "ان الدولة تمارس سلطتها على أرض اقليمها المعترف به دوليا بشكل مطلق"(٢) "تخضع لها كل السلطات المشتقة الموجودة على إقليمها الخاضع لسيادتها، هذا من وجهة النظر الداخلية للسلطة، أما ما يتعلق بالخارج فتبقى هذه السلطة هي الوحيدة التي تمثل الدولة في المحافل الدولية، وهي التي تدافع عن مصالح الدولة حيال أي محاولات خارجية هادفة لانتهاك مبدأ سيادة الدولة أو التعدي على مصالحها الاقتصادية أو التجارية"(٣).

في هذا الإطار برز القرار رقم ١٨٠٣ للعام ١٩٦٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليذكر بأن الشرط الجوهري لتأكيد سيادة الدوله هو تحقيق السيادة على مواردها الطبيعية، ومن ثم فإن انتهاك هذه السيادة والتعدي عليها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

فالبعد الاقتصادي للسيادة يصبح من أسباب وجود الدولة، وفي الوقت نفسه ضمانا لتحقيق السلام والأمن الدوليين، وتتجلى قيمة هذا القرار من جهة كونه يمثل الأساس القانوني لقراراتٍ عديدة قد صدرت بشأن تمكين الدول من السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية، بالإضافة إلى أنه يعبّر عن جدية التحركات القانونية الدولية في هذا الشأن.

واذا كان القرار ١٨٠٣ ينص على السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، فإن القرارات المتعلقة بنظام عالمي جديد قد أضافت "الأنشطة الاقتصادية". وهو تحديدا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية الفقرة الأولى من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لعام ١٩٧٤ حيث أكدت "أن لكل دولة الحق في تنظيم الاستثمارت الأجنبية في نطاق ولايتها القومية، وممارسة السلطة عليها، حسب قوانينها وأنظمتها وطبقا لأهدافها

(١) philippe ardant: droit constitutionnel et institutions politiques(les cours de droit) 1985, p 23

(٢) د. إدمون رباط، القانون الدستوري العام، دار العلم للملايين بيروت،١٩٧١، الجزء الثاني، صفحة ٣٠٩.

(٣) د. أمين عاطف صليبا، دور الدساتير والسيادة الوطنية في ظل المعاهدات والقرارات الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب – لبنان، ٢٠١٤، صفحة ٢١.

وأولوياتها القومية، ولا تكره أي دولة على إعطاء معاملة تفضيلية للاستثمارت الأجنبية".

٢ – **السيادة النسبية**: إن مفهوم السيادة بدأ يتجه في الوقت الحاضر نحو النسبية، حيث يمكن القول إن ظاهرة العولمة أخضعت هذا المفهوم وغيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسة والقانون الدولي للمراجعة وإعادة التعريف، بوصفه أصبح مفهوما مهجوراً، لأن الإهانات الدولية والمشكلات غير المسبوقة والحدود الاقتصادية والجمركية التي رسمتها تحولات العولمة لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة.

فالسيادة المطلقة كما عرفها الفيلسوف "جان بودان"(٤) تعد كذلك، بسبب العولمة من جهة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة أخرى. وسقوط الاتحاد السوفياتي أدى الى تحولات جذرية بالعلاقات الدولية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرب الوقائية. ان تدخل الدول الكبرى بالشؤون الداخلية للدول وخاصة تدخل الولايات المتحدة الأميركية أدى إلى السيطرة على الموارد الدولية وخاصة مصادر الطاقة.

وبالتالي يمكن القول إن سيادة الدول على ثرواتها الطبيعية انطلاقاً من حقها الأصيل في السيادة بمفهومها العام، أصحبت محل تشكيك القوى الدولية الكبرى، تلك التي ترى أن من واجبها التدخل في تلك الدول الفاقدة للسيادة بمفهومها التقليدي.

تجدر الإشارة هنا إلى ظهور اتجاه فقهي جديد يتزعمه الأستاذ Franscis H. Deng ، الذي يرى أن السيادة التي تتمتع بها الدولة يجب عدم النظر إليها بوصفها امتيازا مطلقا، وإنما يمكن تعليقه إذا ما أخفقت في أداء واجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها، فللحصول على امتيازات السيادة، يتعين على الدول أن تحافظ على السلام والأمن الوطني، وأن تهتم برفاهية مواطنيها وتقاسم الثروة معهم، أما إذا عجزت عن ذلك فعليها أن تطلب المساعدة الخارجية أو ترحب بها، وإلا فستتعرض لرد فعل وضغوطات خارجية "(٥)

هذا النهج اتبعته الدول الكبرى في توجهها نحو التدخل في شؤون دول العالم الثالث من مداخل متعددة، لعل أبرزها التدخل الإنساني، والذي مكنها في النهاية من استباحة الفضاء السيادي لعدة دول، والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية. إن خطورة مثل هذه الاتجاهات الفقهية تتمثل في بعدين رئيسيين:

أولا: يتعلق بمدى تأثرها في توجهات الدول الكبرى والاعتماد عليها كمنطلق للتدخل في شؤون الدول الأخرى.

ثانيا: يتمثل في عدم وجود تيارت فقهية مقابلة لها في الحجج والأسانيد، تخدم توجهات الدول المستهدفة من ذلك وتطلعاتها.

المطلب الثاني: مكامن القوة لدى الدول الكبرى

انطلقت فكرة قيام النظام العالمي الجديد الذي كرّست قواعده الولايات المتحدة الأميركية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والأحادية التي

---

(٤) ارتبطت فكرة السيادة بالأصول التي وضعها جان بودان في مؤلفه "ستة كتب في الجمهورية" حيث عرف السيادة بأنه "السلطة العليا التي يخضع اليها المواطنون واالرعايا ولا يحد منها القانون "كما أكد ارتباط السيادة بالدولة ارتباطاً وثيقاً، فهي دائمة بدوام الدولة، ولا تزول إلا بزوالها، وتعتبر مطلقة باعتبار الدولة تمارسها بلا قيود، فهي غير خاضعة لأي قانون أو مقيدة به لُيستثنى من ذلك القانون الإلهي أو االطبيعي المرتبط بالشرئع السماوية" نقلا عن حسن عبدالله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة، عمان ٢٠٠٨، صفحة ٥٣.

(٥) د. طلال ياسين العيسى، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية - المجلد ٢٦ - العدد الأول - ٢٠١٠ صفحة ٥٤.

ظهرت في السيطرة على العالم.

لن ندخل في عمق الأسباب التي مهدت لذلك وكيف استفادت الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الأولى وصولا الى انهاء عصبة الأمم حتى تأسيس هيئة الأمم المتحدة، حيث يعتبر "مؤتمر يالطا ١٩٤٥ المحدد للملامح السياسية والقانونية للعالم من تقسيم مناطق النفوذ في ظل الاطار القانوني الدولي الجديد أي (الأمم المتحدة) فحددت أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي مناطق نفوذها وتم وضع فرنسا والصين موضع الدول الكبرى دون الاعتراف لهما بالحق في الاحتفاظ بمناطق نفوذ خاصة بهما"[٦].

كرّس هانس مورغانتو في أميركا نظرية القوة والمصلحة في العلاقات الدولية بقوله: "ان عالم السياسة (السياسة الدولية – العلاقات الدولية) شأنه شأن عالم السياسة الداخلي (السياسة داخل المجتمع) هو عالم الصراع من أجل القوة ومهما تكن مرامي ذلك العالم فإن القوة هي هدفه المباشر الدائم" كما استعرض مورغانتو مفهوم القوة في السياسة، محددا الاشكال المختلفة لصراعات القوة في السياسة الدولية"[٧].

تجلت هذه النظرية عملياً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي إلى تثبيت الهيمنة الأميركية الأحادية الجانب على العالم، واعتبرت أميركا انطلاقاً من ذلك أنه لا مثيل لقوتها من حيث بُعدها العسكري والسياسي والاقتصادي الذي سيؤدي إلى ريادة أميركا العالمية.

منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وأميركا تعمل على إنشاء نظام اقتصادي عالمي يقوم على فكرة "تطوير العلاقات الدولية من خلال الريادة الصناعية التي تعتمد على وفرة مصادر الثروة الطبيعية لتحقيق وفرة في الانتاج تحتاج إلى أسواق تجارية خارجية لتصريف الفائض مقابل السيطرة على مصادره. ولتحقيق ذلك سعت الى السيطرة على قرارات الهيئات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية. حتى ظهرت أميركا كقوة اقتصادية عالمية، تمكنت من فرض نظام نقدي عالمي، وجد نفسه محكوماً بالتعامل بالدولار الأميركي في مبادلاته التجارية. إن هذا المسعى التصاعدي في القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية أظهر مكامن القوة لدى الجانب الأمريكي في صور عديدة أبرزها:

١ – القوتان الصناعية والنقدية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء استقرار الأوضاع الدولية ظهرت أمريكا كقوة عالمية مستندة على تفوقها في الصناعات العسكرية، والطاقة الذرية، وعلوم التكنولوجيا والفضاء، بالإضافة الى تمكنها من تولي المواقع المؤثرة في المنظمات والهيئات الدولية وقدرتها على التأثير في القرارات الدولية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها في العالم وفقا للسياسة الخارجية التي ارتضتها لنفسها.

كما أخضعت هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإرادتها، بحيث لا تستطيع الهيئة وأجهزتها فرض إرادتها على الدول الأعضاء فيها إلا بعد موافقة الإدارة الأمريكية على الإجراءات التي ستتخذها، إن أي قرار للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لا يتم دخوله حيز التنفيذ إلا بعد موافقة الولايات المتحدة

(٦) د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول، الجماعة الدولية، الإسكندرية، دار المعارف، ٢٠٠٤، صفحة ٢٣٨.

(٧) د. سيف نصرت توفيق الهرمزي،تحليل (هانز مورجانتو) لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مجلة علمية دورية محكمة، المجلد /١ السنة/١ العدد/١، صفحة ١٥٨.

الأمريكية، بل إن التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة لا يمكن تنفيذها إلا بالإرادة المنفردة للولايات المتحدة داخل مجلس الأمن، فلا ينفذ قرار دولى إلا بعد الإعلان الصريح من أمريكا.

إلى جانب القوة الصناعية تمكنت أميركا من فرض نظام نقدي عالمي يمكنها من فرض قاعدة الدولار مقابل الحصول على الإنتاج التكنولوجي والصناعي، ولتحقيق ذلك لا بد من البحث عن مصادر الموارد الطبيعية وإحكام السيطرة عليها، وهي التي تتربع على مراكز القرار في الأمم المتحدة في وقت كانت الدول المتصارعة في الحرب منهمكة في إعادة الإعمار.

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بفعل مكانتها وقدرتها العسكرية والاقتصادية والمالية أن تظهر نفسها كمنقذ لاقتصاد هذه الدول، من خلال الإمدادات المالية التي يقدمها بنك التعمير لإعادة إعمار الدول الاوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، ومن خلال قيام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتوفير الأموال بالدولار لإعادة إعمار ما دمرته الحرب في أوروبا، وذلك وفقا للشروط المالية التي يضعها البنك لتمويل عمليات إعادة الإعمار.

انطلق الدولار أيضاً في الدول المنتجة للبترول عن طريق الشركات الأمريكية العاملة في اكتشاف النفط والثروات الطبيعية وامتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة، حيث سعت الدول المنتجة للنفط إلى إعلان رغبتها في التعاقد مع الشركات الأميركية لاستغلال نفطها مقابل أن تدفع لهذه الشركات بالدولار لتحصل على النفط، وإقراض الدول الأوروبية بالدولار الأمريكي الذي تعززت مكانته عالميا بعد انهيار الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي، فأصبح الدولار هو المعيار العام المعاملات الدولية كلها، خاصة أن أمريكا أصبحت مركزاً عالمياً للصناعات العسكرية والتكنولوجية.

ولتحصل دول العالم على الدولار الامريكي يجب أن تقوم إما بتصدير سلع وخدمات الى الاقتصاد الامريكي، أو ان تقوم حكومات الدول بتمويل الاستثمارات الأمريكية على أراضيها وهو ما مكنها أيضاً وسهل لها عملية السيطرة على الموارد الطبيعية. أو ان تحصل الدول على الدولار على شكل هبات ومساعدات ومعونات للدول المتخلفة صناعيا، أو ان تكون من الدول الخاضعة لنفوذها بشكل مباشر مثل اسرائيل وكوريا الجنوبية وكندا كمساعدات صناعية.

أصدق تعبير عن قوة امريكا بدولارها للسيطرة هو ما قاله الرئيس الفرنسي شارل ديجول عام ١٩٦٥ ان اعتماد العالم على الدولار الامريكي يمنح الولايات المتحدة قوة هائلة في الحصول على الثروات الطبيعية مقابل مجموعة أوراق.

إن التفوق الأمريكي في المجالين الصناعي والتكنولوجي، وتأثير الدولار في السوق العالمي، وتمركزه في العديد من دول العالم خاصة المنتجة للنفط، وتأثيره على مراكز القرار، أرغم عدداً من الدول النامية الانصياع الى الاتفاقيات الدولية التي تؤثر بها أميركا والتي ترسم من خلالها الاقتصاد العالمي، كل ذلك سيساعدها على وفرة الإنتاج الصناعي والتكنولوجي مثل السيارات والطائرات وغير ذلك، وذلك لا قيمة له ربحياً إن لم يكن هناك أسواق حرة مفتوحة لتصريف الإنتاج وفتح الحدود الاقتصادية والجمركية بين دول العالم.

نجحت أمريكا بتطبيق هذا النظام ومكّنت الدول من الحصول على الصناعات والتكنولوجيا مقابل السيطرة على مصادر السوق، والتأثير بالقرار السياسي.

على سبيل المثال: عندما اتخذت الدول الأعضاء بمنظمة الدول المنتجة للنفط "أوبك" قرار وقف تصدير النفط إلى الدول الغربية الداعمة لأسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣، قال

الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في المناظرة بينه وبين الرئيس جيرالد فورد أن المقاطعة التي تمارسها الدول العربية المنتجة للنفط تعد مهينة لأمريكا لأننا لن نسمح قط لأى دولة أجنبية الالتفاف حول وثيقة الحقوق.

وقال إنني سأفعل كل شيء في وسعي كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء المقاطعة لأنها ليست قضية تجارة بالنسبة إلي، وإنما أعتبرها قضية أدبية، فإذا مارست أي دولة هذا النوع من المقاطعة ضد إسرائيل سوف أعتبر ذلك إعلانا للحرب، وعلينا الرد عليه بالمثل وسأمنع بلادي من التعامل معها أو تزويدها بأسلحة أو قطع غيار أسلحة ولا آلات تنقيب عن البترول أو أنابيب نقل بترول.

٢ – الفلسفة الأميركية لنظام عالمي جديد

يحاول الأميركي باستمرار المحافظة على ريادة الولايات المتحدة الأميركية على العالم متفاخراً بالمقومات التي لديه، الدولار الأميركي هو المرجع المالي العالمي، اللغة الإنكليزية أساس الأبحاث العلمية، القوة الاقتصادية والعسكرية، مئات القواعد العسكرية موزعة على دول العالم، كل ذلك يجعل منها القوة الأولى القادرة على صناعة نظام عالمي جديد.

تدريجيا أصبح العالم يقوم على فلسفة نظام عالمي أمريكي ترسم معالمه من إدارة واحدة باتت تعتبر نفسها بمقام حكومة مركزية للعالم يرسم السياسة الاقتصادية للدول وتجعل من المنظمات الدولية والسياسة الخارجية أدوات لتنفيذها. فمنذ بداية القرن الحالي أصبح العالم يقوم على فلسفة أمريكية واحدة ومتجانسة في ظل تجليات إيجاد عالم سياسي واقتصادي وثقافي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، نظام كوني لا يعرف الحدود والثقافات واللغات والأجناس والديانات من خلال فرض صياغة عالمية تقوم على أساس من القيم الديمقراطية الأمريكية. ظهرت هذه الفلسفة من خلال العديد من التجليات الأميركية للنظام العالمي الجديد، أبرزها ما بات يعرف "بالتجليات السياسية الأمريكية، حيث تدور العولمة السياسية حول ثلاثة عناصر هي الديمقراطية، التعددية، واحترام حقوق الإنسان من خلال فرضها بالقوة الناعمة عن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني فى الدول الديكتاتورية لتحويلها بطريقة ديمقراطية لدولة ليبرالية تفتح أسواقها بلا قيود لمصلحة الاقتصاد الأمريكي الذي يقود العالم"[٨].

وعلى سبيل المثال: الأسلوب الجديد الذي أعتمدته أمريكا لتغيير أنظمة الحكم في الدول التي تسعى إلى السيطرة عليها وهو ما بات يعرف بالقوة الناعمة التي انتهجها الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وتمثلت بدعمه ورعايته نشاط مؤسسات المجتمع المدني في دول الشرق الأوسط، تونس، ومصر وليبيا واليمن وسوريا، والأردن، والسودان، وهو ما أدى إلى سقوط أنظمة الحكم فى تونس ومصر وليبيا.

هذه السياسة جاءت مُدعمة "بتجليات اقتصادية قوامها التجارة العالمية فى ظل العولمة الأمريكية للسيطرة على الأسواق الحرة من خلال عدم تدخل الحكومات فى النواحى الاقتصادية، وتصفية القطاع العام وخصخصته، واعتبار المضاربة القاسم المشترك للأنشطة الاقتصادية والتجارية، فأصبحت المخاطر مركبة وغير قابلة للحصر، وظهرت الصناعات غير المنظمة قانوناً وغير الخاضعة للرقابة"[٩].

---

(٨) د. أحمد خليل الهندي، عقود الإمتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٣، صفحة ٤٣.

(٩) المرجع السابق صفحة ٤٤.

ولقبول المجتمعات هذا الواقع الجديد، عملت على ترويج وتكريس تجليات ثقافيه يتقبلها المجتمع الإنساني عامة من خلال نشر ثقافة عالمية "GLOBAL" لتشكيل منظومة قيم أساسية تؤثر في توجهات الشعوب على الرغم من تعدد ثقافاتها، وقد أدى ذلك إلى التصادم مع الخصوصية الثقافية للدول.

كل ذلك يوضح أن عملية التنمية الاقتصادية معقدة للغاية ولا تخضع للصيغ والمعادلات النظرية فقط، فالتنمية الاقتصادية الحقيقية تقوم على:

١ – دقة التوقعات بشأن أثر الإصلاح على عملية النمو الاقتصادي

٢ – وجود رأس مال دولاري متراكم، والبحث عن مصادر تمويل خارجية مع الدقة عند استغلال الثروة الطبيعية التي تعد المورد الرئيسي في الدول المنتجة للبترول.

٣ – السعي المستمر إلى امتلاك التكنولوجيا الحديثة علماً وتطبيقاً من أجل تنفيذ مشاريع صناعية.

٤ – القدرة على مواجهة التقلبات المفاجئة لسوق المال الأمريكي.

٥ – إدراك الخصائص المميزة للدولة والقيود الملزمة للنمو(١٠).

المبحث الثاني
الهيمنة الاقتصادية باستخدام القوتين الناعمة والعسكرية

في تقرير عن حال الاتحاد الصادر في أيلول ٢٠٢٢ ينص في طياته أن على أميركا لتحافظ على ريادة العالم يجب السيطرة على منابع النفط وربط الإقتصاد العالمي بالدولار

محاولة استيعاب الصين، وكسر روسيا، وإضعاف أوروبا، ودعم الكيان الإسرائيلي في الشرق الأوسط. هكذا تُهيمن أميركا على العالم.

بعد ما قامت الولايات المتحدة الأميركية برسم خارطة الطريق للهيمنة على الثروات الطبيعية في العالم وبعد تكريس نفسها كقوة اقتصادية وصناعية ونقدية لا يمكن تجاوزها، انتقلت إلى الخطوات الميدانية لوضع اليد على مصادر الثروات الطبيعية وترويض الدول التي تمتلك تلك الثروات باستخدامها القوة الناعمة بداية، وفي حال عدم الرضوخ تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية من باب الحصول على الشرعية الدولية من المجتمع الدولي بشكل عام، وقرارات مجلس الأمن بشكل خاص، وفي حال إخفاقها في تحقيق ذلك لن تتوانى عن تجاوز الشرعية الدولية باتخاذ قرارها باستخدام القوة العسكرية بالتضامن والتكافل مع حلفائها أو بشكل منفرد.

المطلب الأول
النفط دافع أساسي في رسم السياسات الدولية

تعتبر أسواق النفط أحد أهم الأسواق العالمية المؤثرة على الاقتصاد العالمي، وهو ما أكده بيرلي مستشار الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، حيث قال " إن السيطرة على احتياطيات الطاقة الهائلة في الشرق من شأنها أن تحقق سيطرة كبيرة على العالم، وبالمقابل فإن فقدان هذه السيطرة يهدد مشروع الهيمنة الذى كان واضحاً في خلال الحرب العالمية الثانية، وهو ما ظل قائما في مواجهة التغيرات الكبرى في النظام العالمي حتى يومنا هذا"(١١).

في المقابل ترفض حكومات الدول المنتجة

(١٠) د. أحمد حلمي خليل هندي، مرجع سابق، صفحة ٤٥.
(١١) www.sallon.com.

للبترول تطبيق مبدأ السوق الحر الحقيقي، ما أظهر كباشاً بين الدول النامية التي تمتلك النفظ، والدول التي تمتلك القدرة التكنولوجية والصناعية للتنقيب عن النفظ وإستخراجه وتكريره ومد خطوط الأنابيب وتوزيعه.

فالدول المتقدمة صناعيا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تريد فتح الأسواق العالمية أمام انتاجها دون قيود، وتؤكد الأحداث العالمية منذ بداية القرن الحالي، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد تطوير النظام الاقتصادي العالمي بشكل جديد من خلال التدخل المباشر في أسواق العالم.

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى العدد الأكبر من شركات النفط العملاقة التي تسيطر على مناطق انتاج النفط في العالم حيث تمتلك الدول المنتجة للبترول على أكبر مخزون من احتياطيات النفط العالمي. وهو ما يجعل الأسواق الاقتصادية تتأثر بشكل مباشر فى حالة توتر العلاقات العقدية فيما بين الدول المنتجة للنفط والشركات الأجنبية التي لديها القدرة على التأثير فى القرارات السياسية والاقتصادية في الدول المنتجة، ومستعدة لأن تكون رأس الحربة في مواجهة الأنظمة السياسية وتغييرها في حال عدم مجاراتها التوجهات الاقتصادية الأمريكية، إن هذا التأثير للشركات النفطية برسم الخريطة الإقتصادية والسياسية في الدول النامية لم يكن وليد صدفة إنما بفعل الإلتزام بتوجيهات "الحكومة الأمريكية التي يستخدم شركاتها النفطية كأدوات ضغط على الدول والمنظمات الدولية، من أجل ضمان التفوق الأمريكي، فالشركات الأمريكية تمارس نوعا من الاحتكار القانوني والفعلي لعقود النفظ المبرمة في قارات العالم جميعها، فهي أحد أهم الأدوات السياسية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية"[١٢] وشهد على ذلك كثير من الأحداث في العالم العربي سنعرضها لاحقا.

نجح الحزب الديمقراطى الأمريكي برسم خريطة الشرق الأوسط الجديد تحت قيادة باراك أوباما، الرئيس الأمريكى الذى أعلن عن الحرية الديمقراطية كمنهج سياسى نجح فى تنفيذه في خلال مدة حكمه الأولى، مستخدما القوة الناعمة دون الدخول في عمليات عسكرية. كما نجحت السياسة الديمقراطية في إعادة تشكيل السيطرة الأمريكية على النفط والأصول المالية الدولية.

١ – محاولة خروج الدول النامية من الهيمنة الإقتصادية للدول الكبرى:

في بداية السبعينيات بدأت الخلافات تظهر بشكل واضح بين الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية المستخرجة والمصدرة له، دار الخلاف حول تحديد الأسعار والمقابل المالي الذي تطالب بالحصول عليه الدول المنتجة له، انطلاقا من قناعتها ان هذه الأموال من شأنها ان تساهم بشكل أساسي في تحقيق التنمية الإقتصادية، إلا أن الشركات المنتجة لم تتجاوب مع مطالب تلك الدول متسلحة بقدراتها الفنية ومعداتها المتطورة التي تملكها وحدها ولا تملكها تلك الدول، معتبرة أن ذلك من شأنه أن يؤدي الى رضوخ الدول النفظية لإرادتها.

صادف في ذلك الحين أن أعلن الرئيس محمد أنور السادات الحرب على إسرائيل في ٦ أكتوبر ٧٣:١ لتحرير الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧، ونجحت القوات المسلحة المصرية فى تقديم الدعم للدول المنتجة للنفط كافة في تعديل أسعار النفط، وخضوع الدول الصناعية

(١٢) د. محمد سامي عبد الحميد، المرجع السابق، صفحة ٣٥٢ و٣٥٣.

الكبرى في أثناء العمليات العسكرية لسيطرة منظمة الدول المنتجة أوبك يرجع الفضل الى مصر في منح الدول الأعضاء بمنظمة أوبك في تعديل أسعار عقود النفط من خلال اجتماع الدول المصدرة للنفط في دولة الكويت وصدر فى ١٨ أكتوبر ٧٣:١، قرار الدول بتخفيض انتاج النفط المصدر بنسبة شهرية لا تقل من ٥٪، وتم زيادة النسبة إلى ٢٥٪ في ٩ نوفمبر، وتم اتخاذ قرار يحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب دعمها لأسرائيل أثناء الحرب "(١٣).

وهذه تعتبر المرة الأولى التي نجحت فيها ثورة الدول المنتجة وأرغمت الشركات الأجنبية على قبول تعديل أسعار النفط من ٣ دولار إلى ٦٥,١١ دولار للبرميل، وهو ما يعنى قدرة الدول على تحمل توقف التصدير أثناء الحرب، وعدم قدرة الدول المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة قرار حظر تصدير النفط إليها فسارعت الى إبرام تحالف استراتيجى مع مصر "(١٤).

"وحققت الدول المنتجة إيرادات عالية بفضل الحرب، بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤الإيرادات من ١٢ مليار دولار إلى ٧٥ مليار دولار، من ثم الى ٢١٣ مليار فى ١٩٨٠ (وذلك يعود الى تحكم الدول المنتجة للنفط بكميات الانتاج وتحديد سعره بشكل مستقل عن تأثير الدول المنتجة للنفط والتي تمتلك الشركات النفطية) فقد صدر تقرير عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن، أكد أن مجموعة الدول المصدرة للنفط قوة سادسة في العالم، هذه القوة قلبت الموازين والمفاهيم الدولية عن القوة، وغدا للدول المنتجة دور عالمي جديد "(١٥).

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ظهرت الجرأة لدى الدول المنتجة للنفط بإقرار تشريعات نفطية بعيدا من تأثير الشركات النفطية العالمية عامة والأميركية على وجه الخصوص، في الشكل الذي يحقق مصالحها الإقتصادية ويساهم في تطوير برامج التنمية الإقتصادية لديها من خلال استفادتها من العائدات النفطية ودخول المؤسسات النفطية الوطنية في عملية استخراج النفط وتصديره.

٢ – عودة الهيمنة الإقتصادية للدول الكبرى:

لم تقف الولايات المتحدة الأمريكية مكتوفة الأيدي أمام هذا التحول، بل عمدت الى اعتماد سياسة التقارب مع مصر بإعتبارها مركز قوة يمكن استغلالها للحد من قوة الدول المنتجة، حينها سارعت الى اعادة التوازن الى أسعار النفط، فعمدت الى رفع أسعار السلع والخدمات التي تستوردها الدول المنتجة لإمتصاص فوائض عائدات النفط.

وعقب قيام الثورة الإيرانية الإسلامية ١٩٧٩ ومع توتر العلاقات الإيرانية الأمريكية والتحول الإيراني لتدعيم علاقته بالنظام السوفياتي ثم الروسي وهو ما أدى إلى إنقلاب موازين القوى فى منطقة الشرق الأوسط، برزت الخلافات فيما بين الدول الأعضاء بمنطقة الأوبك.

"نظرا الى السوابق الإيرانية بتأميم الشركات الأجنبية العاملة على أقليمها، أعلنت الشركات الأجنبية عن تطبيق سياسة حصص الإنتاج وسقوفه، بالتزام الدول بحصص انتاج محددة وتحديد سقف الإنتاج لا يجوز للدول

(١٣) د. عبد الرحيم محمد سعيد، النظام القانوني لعقود البترول، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية الحقوق، ١٩٧١، صفحة ١٤.
(١٤) د. أحمد حلمي خليل هندي، مرجع سابق، صفحة ٧٩.
(١٥) د. أحمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للإتفاقيات البترولية، دار النهضة العربية ١٩٧٥، صفحة ٨.

التخلى عن تنفيذه وهو ما أدى إلى الصراع بين الدول المنتجة وبعد تطبيق سياسة سقوف الإنتاج، تآكلت أسعار النفط من ٢٨ دولار للبرميل، ليصل إلى ١٣,٥ دولار للبرميل، وعملت الدول المنتجة للنفط على انتهاك نظام حصص الإنتاج، بزيادة الحصص لتوفير عوائد مالية لمساعدتها في تدعيم أجهزتها الحكومية، وتطوير برامج التنمية الاقتصادية، وتدعيم نظامها السياسي وقوتها الإقليمية والدولية."(١٦)

نجحت امريكا في اعادة سيطرتها على سوق النفط العالمي مجددا من بوابة اجتياح العراق للكويت ١٩٩١ فشكلت تحالفاً عسكرياً من الدول المستهلكة للنفط تحت ذريعة حماية النفط الكويتي مستغلة الخلافات بين الدول الأعضاء لأوبك وفقدانهم السيطرة على اسواق واسعار النفط حيث هبطت اسعاره الى ادنى مستوياته، وتكون بذلك امريكا عادت لتهيمن على سوق النفط العالمي بعد ما فقدته لبرهة من الزمن بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣.

لم يكن الهدف الأميركي هذه المرة إغراق الدول العربية بالديون، "بل كان محاولة لاسترداد الملايين التي خسرتها أميركا بسبب حظر البترول، يقول "بيركنز" أنه، لتلاشي الخطر المحتمل لقيمة الدولار بعد صدمة نيكسون، شهد بنفسه على الصفقة التاريخية التي تُقدِّم فيها السعودية ميزة خاصة لأميركا بتسعير البترول – دائما – بالدولار، وفي المقابل يتعهَّد البيت الأبيض بحماية مُلك آل سعود في المملكة ما أمكنته الوسائل من ذلك، ويقول "بيركنز" في حواره مع قناة "روسيا اليوم": "وقد كان التدخُّل الأميركي في حرب الكويت تجليا لهذا الاتفاق بعدما هدَّد "صدام حسين" عروش العائلات المالكة بالخليج"(١٧).

المطلب الثاني

التأثير الأميركي على مراكز القرار الدولي:

لم تتوانَ الولايات المتحدة الأمريكية يوما من خلق الحجج والذرائع لتستند اليها كمبرر لحروبها وغزواتها وكان أبرزها استغلالها لهجمات ١١ سبتمبر كذريعة لرفع شعار الحرب على الإرهاب العالمي لغزو أفغانستان مركز تنظيم القاعدة ووضها هدف القضاء عليه، ترافق ذلك مع أعلان الحزب الجمهوري الأمريكي عن أمن الطاقة. غزت القوات الأمريكية أفغانستان في ٢٠٠١، وسيطرت على قلب آسيا الوسطى، أغنى مناطق العالم إنتاجاً لمعدن النحاس.

وقد أدى التواجد الأمريكي في افغانستان إلى توتر العلاقات الدولية ومنع التواصل الصينى الروسى قطبي منظمة شنغهاي للتعاون، وهو ما يحرم الصين أكبر مستهلكي النفط في العالم من تدفق النفط من منابعه بجنوب غرب آسيا وجنوب روسيا – حيث أن نسبة ٦٥٪ من النفط العالمي يتحرك عبر البحار والمحيطات، وأن ٧٠٪ من النفط ومنتجاته تمر عبر المحيط الهندي بين الشرق الأوسط والمحيط الهادي عبر خليج عدن وعمان، والمضائق الثلاثة، باب المندب ومضيق هرمز ومضيق مالاكا، وتمر نسبة ٤٠٪ من خام النفط أمام السواحل الإيرانية عبر مضيق هرمز.

في العام ٢٠٠٣ احتلت أميركا العراق وتدهورت قوة منظمة أوبك في مجال سيطرتها على أسعار النفط، وسيطرة الشركات الأمريكية

---

(١٦) د. أحمد حلمي خليل هندي، مرجع سابق، صفحة ٨٠.

(١٧) سامح عودة،الاغتيال الإقتصادي للأمم.. كيف يمكن هزيمة أمة عبر الدولار، تقرير منشور على موقع الجزيرة عبر الرابط التالي www.aja.me/gk7sp نظر في ١٥ – ٥ – ٢٠٢٣٠.

على قطاع النفط العراقي، وألغت كافة العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية مع الشركات الصينية، واعتبرت العراق من مناطق العالم الأشد خطورة في مجال الاستثمار النفطي.

"مارست الشركات دورها كأدوات ضغط على الأنظمة السياسية الحاكمة، ولعبت دورا في تغيير نظام الحكم في بعض مناطق العالم على الرغم من اكتساب الشركات الصفة القانونية الخاصة وعدم تمتعها بالشخصية القانونية العامة[١٨].

ومع اندلاع الثورات في العالم العربي عام ٢٠١١، لعبت الشركات النفطية الأجنبية دورا رئيسيا فى سقوط النظام الليبي ومحاولة السيطرة على نفط الشرق الليبي، وعقب الانفصال بين شمال السودان وجنوبه دعمت الشركات حكومة الجنوب الغنية بالنفط وشركات النفط الأوروبية مثل توتال الفرنسية، وجلف ساندس بتروليوم الأمريكية، وشركة شل البريطانية، فتوقفت عن تنفيذ الأنشطة النفطية، وهو ما يعرقل حصول الحكومة السورية على مشتقات النفط مما سيؤدى لعدم قدرة النظام السوري على تحمل تبعات التوقف عن الإنتاج، وهو ما يؤدى إلى إرهاق الدولة السورية وتقسيمها والسيطرة على المناطق المنتجة"[١٩].

١ – الإستنسابية الأميركية بتطبيق الشرعية الدولية

بات لافتا كيف أن أميركا جعلت من الامم المتحدة وقراراتها مطية تعلوها لتعطي لتدخلها في شؤون الدول الشرعية الدولية تارة تحت عنوان حفظ السلام والامن الدوليين، وطورا للتدخل الانساني ونشر الديمقراطية والعدالة والحرية في العالم، تحت هذه العناوين تمكنت من السيطرة على الموارد الطبيعية لتلك الدول الضعيفة. وإن لم تجاريها الامم المتحدة او مجلس الأمن، تضرب بقراراتهم عرض الحائط، وتنفذ سياستها التوسعية بالسيطرة على الموارد الطبيعية للعالم كما حصل في العديد من الدول العربية. السياق التاريخي الذي انتهجته أميركا في سياستها الخارجية يوضح كيف انها عطلت مجلس الأمن في سبيل تحقيق مصالحها عدة مرات، وحاولت تهميشه وقت حرب العراق عندما احتلته مع بريطانيا دون قرار ما أدى الى محاولة الغاء الأمم المتحدة.

في العراق مثلا: الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش شن حرب العراق في ٢٠٠٣، دون صدور قرار مجلس الأمن تحت ذريعة وجود اسلحة كيماوية، بل إن جون بولتون سفير إدارة بوش لدى الأمم المتحدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧، أعلن أنه لا يوجد ما يسمى بالأمم المتحدة.

عقب اندلاع الثورات الشعبية فى دول القوميات العربية، بدأت عملية تقسيم الدول إلى مناطق نفوذ حقيقى، وقد بدأ الانفصال في دولة العراق من خلال إعلان إقليم كردستان العراقي والإنفصال من خلال الإعلان عن إقليم Zردستان المتمتع بحكم ذاتي.

في السودان، أصدرت الأمم المتحدة خلال فترة ولاية الرئيس الجمهورى الثانية تفويضاً بمهمتين رئيسيتين لحفظ السلام في السودان بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ووافقت الدول الكبرى روسيا والصين، وإنجلترا وفرنسا على تدخل

(١٨) jean megnaud, les groupes de pression internationaux, etudes de science politique 3, lausane, 1961, pp.55-71.

(١٩) مجلة المصري اليوم، العدد ٢٧٣٠، ٤ ديسمبر ٢٠١١، صفحة ١٥.

أمريكيا فى الشؤون الداخلية وفرض العقوبات على الدول وفقا لسياستها الخارجية. ثم انفصال جنوب السودان عن الدولة المركزية من خلال تقرير المصير والاستفتاء على الاستقلال في ٢٠١١.

أما في ليبيا، فصدر قرار عن مجلس الأمن الدولي في ١٧ مارس ٢٠١١ بتفويض الجماعة الدولية حماية المدنيين وإنشاء منطقة حظر طيران في ليبيا، ما أدى الى اعطاء الشرعية القانونية للتدخل في الشأن الليبي على الرغم من أن القرار الصادر أدى إلى تدمير ليبيا ومرور الدولة بمرحلة عدم استقرار وعدم وجود قوات عسكرية نظامية للحد من الفوضى المسيطرة على ليبيا. وعقب الإطاحة بنظام القذافي تم الإعلان في بنغازي في ٦ مارس ٢٠١٢ عن منطقة برقة شرق ليبيا كإقليم فيدرالي إتحاديهذا الإقليم يتمتع بوفرة نفطية ضخمة حيث يمتد من الحدود الشرقية المصرية إلى مدينة سرت غرباً، ويستمد الإقليم الجديد شرعيته من الدستور الليبي الصادر في عهد الملك إدريس السنوسني ١:٥١عام، وتم اعتماد هذا الدستور ليكون المرجعية الدستورية للإقليم.

عن طريق حق النقض (الفيتو) تمنع أميركا على القرارات التي تتعارض مع مصالحها، هكذا عملت لمنع قيام دولة فلسطينية ودعمت الكيان الإسرائيلي في عدم تنفيذ القرارات الأممية التي ذكر بعضها والتي بقيت خارج اطار التنفيذ:

نستعرض هنا أهم القرارت التي نصت على حق تقرير المصير للفلسطينيين،

١ – ففي العاشر من ديسمبر عام ١٩٦٩ أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٥٣٥ الذي نص على الاعتراف **بالشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف**، وأن الجمعية العامة تلفت نظر مجلس الأمن إلى سياسة "إسرائيل" المتبعة ضد الشعب الفلسطيني.

٢ – وفي الثامن من ديسمبر ١٩٧٠، أصدرت الجمعية العامة القرار ٢٦٤٩ الذي نص على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٣ – أقدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٤ على خطوة مهمة في اتجاه ترسيخ هذا المبدأ بالنسبة للفلسطينيين، حيث أصدرت قرارها رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢ نوفمبر، والذي حمل عنوان "قرار حقوق الشعب الفسطيني. وقد أكد هذا القرار على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وعلى جملة من الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف، منها أن السيادة على أرض فلسطين هي ملك للشعب الفلسطيني، وهذه السيادة لا تتأثر بالاحتلال، بالإضافة إلى حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه كاملة بكل الوسائل المتاحة في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

٤ – نص كل من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦، وميثاق الحقوق المدنية والسياسية الصادر في العام نفسه، على ما يلي: "إن للشعوب كافة من أجل غاياتها، أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومصادرها الطبيعية من دون إخلال بأي التزام ينشأ من التعاون الاقتصادي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي، ولا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان شعب من وسائل معيشته".

٥ – في هذا الإطار أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها (١٤٤/٣٨) في ١٩ ديسمبر ١٩٨٣، لتؤكد بذلك على قرارها رقم (١٣٥/٣٧) المؤرخ في ١٧ ديسمبر ١٩٨٢، الذي يؤكد على أن جميع التدابير التي اتخذتها "إسرائيل" لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة تدابير

غير شرعية، كما طالبت بوضع حد نهائي وفوري لإسرائيل(٢٠).

٦ – ويمكن الإشارة أيضا في هذا الإطار إلى القرار ١٨٥/٦٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩، والذي يضمن الحق الفلسطيني بالمطالبة بإصلاح الأضرار التي ألحقها الاحتلال الإسرائيلي بالموارد الطبيعية الفلسطينية وبالتعويض المالي للمتضررين، حيث يشير القرار في أحد بنوده إلى دعوة المفاوض الفلسطيني لوضع التعويض المادي كجزء من المفاوضات النهائية.

٧ – القرار ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن في جلسته ٢٢٠٣ في مارس ١٩٨٠، الخاص بالمستوطنات الإسرائيلية، من ضمن ما أكد عليه، على وجوب التحقق من الأنباء عن الاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية الفلسطينية التي تقوم باستنزافها "إسرائيل"، وخصوصا **الموارد المائية**، وذلك بهدف ضمان حمايتها، وكذلك ضرورة إعادة النظر في الممارسات الإسرائيلية التي تعيق حركة المواطنين وتمنعهم من التنقل والاستفادة من مواردهم وثرواتهم الطبيعية.

٢ – السيطرة الأميركية على المؤسسات المالية الدولية

تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من فرض نظام نقدي عالمي قوامه العملة النقدية الأميركية أي الدولار، وذلك يعود بالدرجة الأولى الى القدرة الصناعية والتكنولوجية والصناعات العسكرية التي امتلكتها، وحاجة دول العالم الى مثل هذه الصناعات حيث بات محكوماً عليه ان يدفع ثمنها بالدولار الأميركيللحصول عليها، رافق ذلك تدهور اقتصاديات الدول الأوروبية المتناحرة إبان الحرب العالمية الثانية وقبلها الأولى، بالإضافة الى ذلك قدرة الولايات المتحدة الأميركية الحفاظ على السوق الاقتصادية الخاضعة لها في العالم خلال الحرب الباردة مع الإتحاد السوفياتي. لم تقف الولايات المتحدة الأميركية عند هذا الحد بل أخضعت كل العمليات المصرفية والنقدية في العالم بالدولار الأميركي الى رقابتها وألزمت الدول بضرورة كشف التحويلات والحسابات جميعها التي تتم بالدولار أمام المصرف المركزي الأميركي، ما مكنها أكثر من معرفة حجم الثقل الإقتصادي لكل دولة في العالم، بالتالي رسم السياسة الخارجية بالتعامل مع الدول الموالية أو المعارضة من منطلق التأثير على اقتصادها وفقا لما يحقق نجاح السياسة الأميركية، لقد تمكنت مؤخرا وبشكل أحادي وبقرار من السلطات الأميركية فرض عقوبات أقتصادية على العديد من الدول كوسيلة ضغط تمكنها من فرض سياستها الخارجية على تلك الدول، واللافت انها تمكنت بفضل فعالية هذه العقوبات ان تخرج بشكل اصبح جلي من تحت مظلة الحاجة لإتخاذ قرارات من قبل مجلس الأمن لِتُقدم على ما يحقق مصالحها، إنها باتت تمتلك الكثير من قوى الضغط الإقتصادي والعسكري وما زالت تتحكم بمراكز المال والنقد العالمي أبرزهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسنستعرض بشكل موجز سياستهما مع دول العالم الثالث.

أ – البنك الدولي:

من خلال السيطرة على البنك الدولي أميركياً تحاول الولايات المتحدة ربط الدول النامية والفقيرة بمصالحها، وفرض التبعية لها،

(٢٠) د. أحمد حلمي خليل هندي، مرجع سابق، صفحة ٨٧.

فمعظم الدول حتى النتجة للبترول والموارد الطبيعية تعاني من ديون مستعصية للبنك الدولي ولم تستطع من فك التبعية لأميركا.

" يؤكد جون بيركنز رئيس البنك الدولي من العام ١٩٧١ حتى العام ١٩٨١ ان سياسة البنك الدولي تقوم على شقين اثنين هما:

الهدف الأول: إيجاد مبررات للقروض الدولية الضخمة من خلال إجراء دراسات مستقبلية عن النمو الاقتصادى فى الدولة طالبة القرض على مدى زمني ٢٠ إلى ٣٥ سنة، ويتم تقويم المشروعات المختلفة على أساس هذا النمو، بحيث يكون إقتراض الدولة لتنفيذ مشروعها مبررا للحصول على القرض.

الهدف الثاني: العمل على تعجيز الدولة المقترضة عن سداد ديونها من خلال إقناعها باستمرار الحصول على قروض يصعب عليها القيام بسدادها وفوائدها في خلال أوقات قصيرة الأجل بحيث تظل الدولة مدينة للبنك باستمرار، وبالتالي يسهل الضغط والتأثير السياسى عليها في حالة احتياجها لخدمات مثل إجبار الدولة المدينة للبنك التصويت على اتجاهات محددة مسبقاً داخل المنظمات المختلفة للأمم المتحدة "(٢١).

تجلت سياسة البنك الدولي في العديد من الدول النامية، وتمكن من إحجام قبضته على مواردها الطبيعية، والتأثير بالقرار السياسي لتلك الدول. من هذه الحالات نذكر على سبيل المثالحالتي الأكوادور وصندوق النقد الدولي:

١ – الأكوادور:

شكلت السياسة الإقتصادية التي اتبعها البنك الدولي مع الأكوادور نموذجا لنجاح القرصان الاقتصادى فى أداء مهمته، "فالبلاد الغنية بمواردها الطبيعية، الهزيلة في قوتها العسكرية والاقتصادية، كانت تُعاني الأمرّين من النفوذ الأميركي، كما هو الحال في الإكوادور التي دفمرها نحو الإفلاس في خلال عقود ثلاثة ارتفع فيها حد الفقر من ٥٠٪ إلى ٧٠٪، ونسبة البطالة من ١٥٪ إلى ٧٠٪، مع تزايد الدَّيْن العام من ٢٤٠ مليون دولار إلى ١٦ مليار دولار، في نموذج مثالي للتركيع الاقتصادي والربح المالي بغض النظر عن مزاعم الديمقراطية. ما السبب في كل هذا؟ والجواب: غابات البترول، فهكذا يمكن للإكوادور تسديد ديونها، التي ورَّطها فيها القتلة الاقتصاديون بمشاريعهم، عن طريق بيع تلك الغابات لشركات البترول الأميركية، وهو بيت القصيد، فمن بين كل ١٠٠ دولار تدخل خزينة الدولة، ذهبت ٧٥ منها لسداد الديون الخارجية – لصالح الشركات الأميركية التي نفَّذت مشروعات التنمية – والمصاريف الحكومية والدفاع، ليتبقى الربع فقط للصحة والتعليم والبرامج الأخرى التي تستهدف دعم الفقراء "(٢٢).

٢ – صندوق النقد الدولي:

يشترط الصندوق على الحكومات التي تسعى للحصول على مساعدة مالية منه تبنى مبادئ الكفاءة والشفافية والجدارة فى السوق مقابل مساعدته، وبناء على الاتفاق الأوروبي الأمريكي، يتولى رئيس البنك الدولي من الولايات المتحدة الأمريكية، ويتولى رئاسة صندوق النقد إلى دول أوروبا وهذا هو حال

(٢١) سامح عودة،الاغتيال الإقتصادي للأمم.. كيف يمكن هزيمة أمة عبر الدولار، تقرير منشور على موقع الجزيرة عبر الرابط التالي www.aja.me/gk7sp نظر في ١٥ – ٥ – ٢٠٢٣٠، مرجع سابق.

(٢٢) سامح عودة،الاغتيال الإقتصادي للأمم.. كيف يمكن هزيمة أمة عبر الدولار، تقرير منشور على موقع الجزيرة عبر الرابط التالي www.aja.me/gk7sp نظر في ١٥ – ٥ – ٢٠٢٣٠، مرجع سابق.

المؤسستين منذ إنشائهما في منتصف أربعينات القرن الماضي.

"يُعبِّر "بيركنز" عن شبكة المصالح التي تُهيمن على تلك العملية باسم "الكوربوقراطية"، وهو مثلث يتكوَّن من الشركات متعددة الجنسيات، والساسة الأميركيين، والمؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي الذي يمنح القروض. في تلك المنظومة يلعب القتلة الاقتصاديون دور اليد الخفية لتحقيق مطامع السادة الكبار، "فالخبير يقوم بإعداد الدراسات التي بناء عليها توافق المنظمات المالية على تقديم قروض للدول النامية المستهدفة بغرض تطوير البنية الأساسية وبناء محطات توليد الكهرباء والطرق والموانئ.. بشرط قيام المكاتب الهندسية وشركات المقاولات الأميركية بتنفيذ هذه المشروعات. بهذه الطريقة تعطيك الولايات المتحدة بيمينها قرضا، ثم تأخذه بيسراها ديونا وأرباحا، وبين هذا وذاك تستحوذ عليك تابعا لها كما تريد، ويُقاس مدى نجاح الخبير الاقتصادي – حسب "بيركنز" – بحجم القرض الذي يُورِّط فيه الدولة المنشودة، ويتناسب طرديا مع الفترة الزمنية التي ستُخضعها خلالها الولايات المتحدة. تلك هي الطريقة التي أفلحت في كثير من الدول، لكنها خابت أمام دول قد تبدو أصغر حجما وأثرا، لكنها كانت أكثر استقلالية وصلابة، وهو ما يعني الانتقال للمربع التالي من المتتالية: ارحل من على الكرسي"(٢٣).

نجحت المؤسسات المالية الأمريكية في السيطرة على النظام المالي العالمي، وأجبرت العديد من الدول على رهن الاحتياطي النفطى أو بيعه وهو موجود في باطن الأرض قبل استخراجه، فقد تم التركيز على مجموعة محددة من الدول المنتجة للنفط، مثل:

١ – **نيجيريا**: باعت جزءاً من احتياطها النفطي بما يساوى ٥،٢ مليار دولار إلى ثلاث شركات بتروالية Agip الأيطالية، Shell الهولاندية، وشركة "Elf Aquitaine" إلف اكيتان الفرنسية، فقد نجحت الشركات الثلاث في الحصول على احتياطيات النفط النيجيري.

٢ – **انجولا**قامت إنجولا ببيع ما يوازى ١٥٪ من احتياطي حقولها النفطية إلى شركتين هما شركة شيفرون الأمريكية Shevron، وشركة Elf Aquitaine الفرنسية.

٣ – **المكسيك**: باعت المكسيك ما يوازى بليون دولار نفط لتسوية جزء من ديونها.

٤ – **كولومبيا والاكوادورا**: قامتا كولومبيا والأكوادور ببيع حصص نفطية مثل الاحتياطي لسداد ديونها للمؤسسات المالية.

٥ – **الجزائر**: تتخصص مؤسسات مالية فى القيام بصفقات رهن وشراء الاحتياطي النفطى فى الدول المنتجة، ويطلق على هذه الاتفاقات اسم "ميجا" Mega Deals، فقد تقدمت شركة توتال الفرنسية، وشركة Agip الأيطالية بطلب شراء ما بين ٢٠ ٪ إلى ٢٥٪ من الاحتياطي النفطي الجزائري في مقابل ٧ بليون دولار، حتى تتمكن الحكومة الجزائرية تسديد ديونها.

٦ – **مصر**: وقعت مصر على عقود مع شركات نفطية لرهن الاحتياطي النفطي في ٢٠٠٤، من خلال مؤسستين ماليتين فى مجال المال والتمويل والائتمان وهما، مؤسسة مورجان ستانلي Morgan Stanley، ومؤسسة ميريل لينش Mirrell Linch، وتم التوقيع على اتفاق مبدئى، فانتشرت صفقات الميجا لبيع الاحتياطي النفطى المخزون في باطن الأرض، فقامت مؤسستا مورجان ستانلى وميريل لينش

(٢٣) www.shorouknews.com, 27 april 2011, issue 816, p 10.

بدفع مليار ونصف دولار إلى الخزانة العامة المصرية، في مقابل شراء جزء من الاحتياطي النفطي المصرى، وتقوم الهيئة العامة المصرية بتسليم وضمان تسليم ٢,٥ ٪ من فائض الخام المتتبع لمدة ٥ سنوات، يمكن تجديدها مرة أخرى وقد قامت الهيئة بتجديد مدة الاتفاق.

وتبقى الخشية أن ينساق لبنان الواقع في أزمة مالية واقتصادية خانقة الى مثل هذه السياسات المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي ويخضع لبيع مخزونه النفطي مقابل حصوله على الدولار، وذلك ممكن اذا ما اتبعت الشركات النفطية ومن خلفها الدول التابعة لها من عرقلة عملية استخراج النفط وتوزيعه حيث لا يبقى أمام لبنان سوى الخضوع لما رسمته السياسة الإقتصادية لدول الشركات النفطية، وقد حدث ذلك أن توقفت شركة توتال عن التنقيب في البلوك رقم ٤ وحرم لبنان من الاستثمار بثروته النفطيه لعجزه عن القيام بما ممكن ان تقوم به شركات النفط من التنقيب بداية وصولا الى مرحلة التصدير، بالتالي حرمان لبنان من عائدات النفط المتوقعة من ثروته النفطية.

الخاتمة:

من خلال بحثنا توصلنا الى النتائج التالية:

١ – ما زالت معظم دول العالم الثالث تعاني من خلل اقتصادي وتفكك في القطاعات الإقتصادية إذ انها لم تنجح منذ الإستقلال في تحقيق استقلال اقتصادي وربط القطاعات الإقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية ببعضها وفك التبعية للسوق العالمي، مع ضرورة الإعتراف ببعض المحاولات الحثيثة مؤخرا الدفع عجلة التنمية لكنها لم تصل الى النتائج المرجوة بعد، بسبب انغماسها في الحروب الداخلية أو الخارجية التي أثرت في استقرار أنظمتها، وعادة ما تكون رعاية اللاستقرار تحت مظلة الأمريكي، وهكذا كان حال الجزائر وليبيا والعراق وفنزويلا وغيرها من الدول.

٢ – إن عدم قدرة الدول النامية على استثمار مواردها الطبيعية عامة والنفطية بشكل خاص ولّد لديها الحاجة الماسة للإستثمارات الأجنبية، واستقدام الوسائل التكنولوجية والمعدات المتطورة التي تملكها الدول المتقدمة، ما جعلها سلسلة لسايرتها والتراجع عن مضمون مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية، ودرض خ ا ا ا ا ا ه مواعد القانون الدولي للإستثمار.

٣ – إن الخلل الإقتصادي الكبير في الدول النامية بالرغم من وجود الموارد الطبيعية فيها، بالإضافة الى فشل مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وحالة التبعية للدول الكبرى والسوق العالمي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تكريس مبدأ عدم التكافؤ بين الدول الصناعية والدول النامية من حيث ابقاء تقسيم العمل الدولي الذي نشأ بعد الثورة الصناعية، الدول االصناعية تعمل على سرقة الموارد أو تشتريها بأبخس الأثمانمن الدول النامية ثم تبيعها السلع الصناعية والتكنولوجية بأثمان باهظة، وهكذا بقيت بحالة تخلف دائم على الصعد كلها.

٤ – انطلاقا من الإشكالية والفرضية التي عرضناها في المقدمة، توصلنا الى نتيجة سلبية، مفادها أن القرارات الدولية لم تتمكن من الحفاظ على توازن المصالح بين الدول النامية والدول الصناعية انما تمكنت أميركا وبعض الدول الصناعية من الالتفاف على الشرعية الدولية لاحكام سيطرتها على الموارد الطبيعية في العالم تارة تحت عنوان التدخل الانساني، وطورا تحت عنوان الحفاظ على الأمن الدولي مستعملة إما القوة الناعمة أو القوة العسكرية، مكرسة لمقولة الحق مع القوة والخروج عن حدود الشرعية الدولية بما يتناسب مع مصالحها.

٥ – تفاديا للهيمنة الإقتصادية على الثروات الطبيعية ندرك أهمية التوجه الدولي العام وتوجه دول العالم الثالث والدول الشرقية الى ضرورة إرساء مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وترسيخه قانونيا، لما في ذلك من انعكاس قوي على مبدأ السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية بوصفها فرعا من الأصل المتمثل بحق تقرير المصير، والخروج من المبدأ الذي كرسه الواقع أي الحق مع القوة لإعادة الأمور الى نصابها لتحقيق العدالة في العالم والتوازن في توزيع الثروات وحق الدول في تقرير مصيرها والإستثمار في ثرواتها الطبيعية انطلاقا من المبدأ الطبيعي القائل أن القوة مع الحق، وإلا ستسعى كل دولة الى انتهاج نفس الأسلوب الذي اعتمدته الدول الكبرى لجهة السعي لإمتلاك القوة العسكرية بداية، والتمدد والتوسع للسيطرة بشكل أكبر على ما ملكت أيمانهم من ثروات وموارد طبيعية في العالم، بالتالي يبقى السلام والأمن الدوليين في حال من عدم الإستقرار.

التوصيات:

١ – عند إبرام الدول النامية العقود مع الشركات الأجنبية يفترض عليها أن تفاوض انطلاقا من مبدأ احترام سيادة القانون، وسيادتها على مواردها الطبيعية والتعاقد مع الشركات بالشكل الذي يحقق المنفعة العامة لها، وأن يعود المردود المالي من استثمار الموارد الطبيعية بالنفع الايجابي في مجال التنمية الإقتصادية.

٢ – ضرورة ادراج البنود التي تضبط التوازن المالي للعقد ربطاً بالتغير المستمر لأسعار العملة الأميركية التي غالبا ما تكون العقود محددة بتلك العملة.

٣ – عدم الثقة بشكل كامل بالمعلومات المقدمة من قبل الشركات الأجنبية المتخصصة بالتنقيب والبحث، والإرتكاز علىى المعلومات والدراسات الوطنية، والعمل على تطوير مراكز الأبحاث والدراسات وتفعيل كل ما له علاقة بالموارد الطبيعية مثل مراكز البحوث الجيولوجية والعلمية المتخصصة.

٤ – ضرورة سعي الدول المنتجة للنفط، إنشاء وامتلاك شركات قادرة على الاستثمار في الموارد الطبيعية عوضا عن الشركات الأجنبية، وذلك يتطلب كفاءة عالية في الموارد البشرية المتخصصة، وامتلاك أحدث التقنيات والوسائل التكنولوجية الحديثة، كقطاع النفط مثلا الذي يتطلب اعداد الدراسات بداية والبحث والتنقيب والاستخراج وصولا الى التوريد تالياً.

٥ – ضرورة إنشاء أو توسيع خطوط لنقل المواد الخام النفطية أو الغاز أو المياه على سبيل المثال، والإهتمام بإنشاء او تطوير أسطول بحري لنقل البترول أو الغاز المسيل.

٦ – إنشاء مركز بورصة متخصصة في استثمارات البترول والغاز.

إن ما ذكرناه أنفا ينطبق على العديد من الثروات والموارد الطبيعية الموجودة في الدول النامية، ولا ينحصر ذلك على الموارد النفطية، إنما أوردنا ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

المراجع

١ – أحمد خليل الهندي، عقود الإمتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٣.

٢ – أحمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للإتفاقيات البترولية، دار النهضة العربية ١٩٧٥.

٣ – إدمون رباط، القانون الدستوري العام، دار العلم الملايين بيروت، الجزء الثاني، ١٩٧١.

٤ – أمين عاطف صليبا، دور الدساتير والسيادة الوطنية في ظل المعاهدات والقرارات الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب – لبنان، ٢٠١٤.

٥ – حسن عبدالله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة، عمان ٢٠٠٨.

٦ – سيف نصرت توفيق الهرمزي،تحليل (هانز مورجانتو) لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مجلة علمية دورية محكمة، المجلد /١ السنة/١ العدد/١.

٧ – طلال ياسين العيسى، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية - المجلد ٢٦ - العدد الأول - ٢٠١٠

٨ – عبد الرحيم محمد سعيد، النظام القانوني لعقود البترول، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية االحقوق، ١٩٧١.

٩ – سامح عودة،الاغتيال الإقتصادي للأمم.. كيف يمكن هزيمة أمة عبر الدولار، تقرير منشور على موقع الجزيرة عبر الرابط التالي www.aja.me/gk7sp.

١٠ – محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول، الجماعة الدولية، الإسكندرية، دار المعارف، ٢٠٠٤.

١١ – مجلة المصري اليوم، العدد ٢٧٣٠، ٤ ديسمبر ٢٠١١.

12 - philippe ardant: droit constitutionnel et institutions politiques(les cours de droit) 1985

13 - jean megnaud, les groupes de pression internationaux, etudes de science politique 3, lausane, 1961.

14 - www.shorouknews.com, 27 april 2011, issue 816, p 10.

15 - www.sallon.com.